

7. "المشروع المندمج لنقل الهيدروجيني للفسفاط نحو
معامل المجمع الكيميائي التونسي وتيفارته"

- I. معطيات عامة حول المشروع.
- II. مقترح وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بخصوص صبغة المشروع.
- III. الملاحظات.

١- معطيات عامة حول المشروع

تم الإعلان عن المشروع المندمج للنقل الهيدروليكي للفسفاط نحو معامل المجمع الكيميائي التونسي وتيفارت بهدف:

- تأمين نقل الفسفاط التجاري المبرمج على المدى المتوسط المقدر ب 14 مليون طن في غضون سنة 2030.
- تأمين التزود بالمياه الصناعية الازمة للإنتاج وللننقل الهيدروليكي المقدرة بمعدل 100 الف متر مكعب يوميا.

- الاعتماد على الطاقة الشمسية بخصوص الحاجيات الطاقية للمشروع المقدرة ب 30 ميقواوات.
ويُعتبر هذا المشروع أحد المشاريع الاستراتيجية باعتباره سيمگن من:

- إيجاد حلول للنقل المسترسل نحو معامل التحويل وذلك بكلفة أقل.
- إنجاز محطة لتحلية مياه البحر ومحطة طاقة كهروضوئية لإنتاج الكهرباء بما سيعزز استخدام التكنولوجيا الحديثة والطاقات المتجددة، مع الحفاظ على الموارد المائية المتاحة وتوجيهها نحو التنمية البشرية والفلاحية.

١- معلومات عامة حول المشروع

مكونات المشروع: يتوزّع المشروع المزمع تنفيذه على ثلاثة أقساط كالتالي:

- القسط الأول: أنبوب النقل الهيدروليكي للفسفاط.

- القسط الثاني: محطة تحلية مياه البحر.

- القسط الثالث: محطة طاقة شمسية لإنتاج الكهرباء.

الكلفة التقديرية : 1100 مليون دينار. منها 9 مليون دينار للدراسات.

الوضعية الحالية للإجراءات:

قامت مؤسسة "SFI" بنشر استشارة عبر منصتها لاختيار مكتب الدراسات الذي سيقوم بإنجاز دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية والتي على اثرها سيتم انجاز المشروع عبر آلية الشراكة بين العام والخاص.

الوضعية العقارية للمشروع: منطقة أم الخشب.

مدة الإنجاز: 3 سنوات.

١- معطيات عامة حول المشروع

- **الصيغة المقترحة لتنفيذ عناصر المشروع:** سيتم إنجاز المشروع في صيغة مفتاح في اليد.
- **التحديات المتعلقة بإنجاز المشروع:** عدم توفر التمويلات وقد تمت مراسلة وزارة الاقتصاد والخطيط للبحث عن تمويلات .

علما أنه تم امضاء اتفاقية بين شركة فسفاط قفصة والمؤسسة الدولية للتمويل بتاريخ 7 أوت 2023 للقيام بالدراسات الفنية والمالية الخاصة بالمشروع و إعداد ملف طلب العروض للبحث عن شراكة بين القطاع العام و الخاص.

II- مقتراح وزارة الصناعة والطاقة والمناجم بخصوص صبغة المشروع:

تضمن المكتوب الوارد بتاريخ 02 ماي 2025 اقتراح إدراج هذا المشروع ضمن **قائمة المشاريع**

الإستراتيجية طبقا لأحكام الفصل 5 من الأمر المذكور وعرضه على لجنة المشاريع الكبرى

بعد أن تم عرضه على اللجنة الفنية المكلفة بالوزارة بتاريخ 14 فيفري 2025.

VI- الملاحظات

اللجنة الفنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الاجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى أوصت ضمن محضر جلستها عدد 03 بتاريخ 14 فيفري 2025 بـ"التسرّع في اتخاذ الاجراءات الازمة لتنفيذ المشروع المندمج للنقل الهيدروليكي للفسفاط".

شركة فسفاط قفصة أفادت أنه تم إمضاء الاتفاقية بين شركة فسفاط قفصة والمؤسسة الدولية للتمويل يوم 07 أوت 2023 للقيام بالدراسات الفنية والإقتصادية وإعداد ملف طلب العروض للبحث عن شراكة بين القطاع العام والخاص لإنجاز المشروع. كما تضمّنت البطاقة الوصفية للمشروع بخصوص المقترن النهائي للوزير القطاعي المعنى بخصوص محتوى تقرير اللجنة الفنية أنه سيتم إنجاز المشروع عبر آليات الشراكة بين القطاع العام والخاص.

وفي هذا الصدد، تجدر الاشارة إلى أنّ الملف الحال لا يتضمن أية توضيحات بخصوص مبررات اللجوء إلى آليات الشراكة بين القطاع العام والخاص لتنفيذ المشروع أو معطيات تتعلق بالإجراءات التي تم اتخاذها في الغرض وفقا لما يقتضيه القانون عدد 49 لسنة 2015 المؤرخ في 27 نوفمبر 2015 المتعلق بعقود الشّراكة بين القطاع العام والقطاع و النصوص المنقحة له.

٧- المقترن الكتابة القارّة للجنة المشاريع الكبرى:

1. بخصوص مقترن وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة الوارد بتاريخ 20 فيفري 2025 المتعلّق بإدراج "النقل الهيدروليكي للفسفاط نحو معامل المجمع الكيميائي التونسي وتيفارت" ضمن قائمة المشاريع الكبرى ذات الطابع الإستراتيجي الخاضعة لأحكام الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلّق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى :

نظراً لما أفادت به وزارة الصناعة والمناجم والطاقة من أنه سيتم تنفيذ مشروع "النقل الهيدروليكي للفسفاط" من خلال آليات الشراكة بين القطاع العام والخاص، ترى الكتابة القارّة أن صيغة تنفيذ المشروع المقترن لا تدخل ضمن مجال نظر لجنة المشاريع الكبرى ذلك لأن مقتضيات الأمر عدد 497 لسنة 2024 لم تتعرض إلى آلية الشراكة بين القطاع العام والخاص كإحدى صيغ تنفيذ المشاريع العمومية ولم يتم افرادها ضمن منطوق الأمر بطرق إبرام عقود الشراكة وفقاً لصيغ خاصة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى:

- أن الفصل 2 من الأمر عدد 497 لسنة 2024 عرف المشاريع العمومية الكبرى ذات المنجزة من قبل الهياكل العمومية أو لفائدة لها أو عن طريق ميزانية الدولة أو هبات أو قروض خارجية. هذه المعطيات تفيد أنه تم استثناء المشاريع العمومية المملوكة عن طريق آلية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من مجال تطبيق الأمر عدد 497 لسنة 2024 وذلك على خلاف ما تم اعتماده في تعريف المشاريع العمومية على معنى الفصل 2 من المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلّق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة.

- أنه وفقاً لمقتضيات الفصل 4 من الأمر عدد 497 لسنة 2024 تختص لجنة المشاريع الكبرى بالمصادقة على صيغة المشاريع الكبرى وإبداء الرأي في مقترنات إسناد الصفقات الخاصة بتنفيذ هذه المشاريع والتي يتم ابرامها تطبيقاً لمقتضيات الفصل 6 وفقاً لإحدى الصيغ الخاصة التي جاء بها الأمر والمتمثلة في الإستشارة أو التفاوض المباشر أو التفاوض المباشر المسبوق بآفاقه.